

البحرين: منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق بشأن تشريع جديد يمنح الحصانة لمركبي جرائم حقوق الإنسان

بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى ملك البحرين جلالة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، طلبت فيها معلومات عن اعتقال عادل جاسم فليفل، وهو ضابط سابق برتبة عقيد في مباحث أمن الدولة، وكذلك عن أية إجراءات قضائية ضده.

كما أعربت المنظمة في رسالتها عن القلق بشأن مرسوم جديد يضيف من الناحية الفعلية حصانة من العقاب عن أية انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت قبل فبراير/شباط OMMN .

ويذكر أن المرسوم رقم RS، الذي أصدره جلالة الملك في OP أكتوبر/تشرين الأول OMMO، ينص على أن محاكم البحرين لن تنتظر أية قضايا ضد أي فرد اتهم بجرائم قبل صدور مرسوم العفو رقم NM لعام OMMN (الصادر في فبراير/شباط OMMN). وأشارت منظمة العفو الدولية في رسالتها إلى أن مملكة البحرين ملزمة بموجب القانون الدولي بأن تقدم إلى ساحة العدالة كل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال التعذيب، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين ومهما كانت رتبهم.

وقالت المنظمة في رسالتها "لا يجوز أن تكون هناك مراسيم بالعفو أو أية إجراءات ماثلة بالنسبة للأشخاص الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم، إذا كان من شأن هذه الإجراءات أن تحول دون ظهور الحقيقة أو صدور حكم قضائي نهائي يحدد ما إذا كان هؤلاء الأشخاص مذنبين أم أبرياء، أو تعويض الضحايا وأسرهم."

ومضت المنظمة تقول "إن وضع حدٍ لإفلات الجناة من العقاب عن جرائم التعذيب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز حكم القانون، حيث أن يؤكد للجميع بجلاء أنه لن يتم التسامح مع هذه الانتهاكات بأية حالٍ من الأحوال، ومهما كان مرتكبها أو الزمان الذي وقعت فيه."

يمكن الحصول على النص الكامل للرسالة بالاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية، هاتف: +965 2222 1111 dm QQ OM TQNP RRSS
أيةrqhd